## المحاضرة الخامسة

# صياغة أو تحرير البحث العلمي

بعد الإنتهاء من المراحل السابقة تأتي المرحلة الهامة و الأساسية و هي مرحلة إعداد البحث القانوني و صياغته ، إذ ينتقل الباحث من مرحلة الجمع و التدوين و الترتيب إلى مرحلة التحرير إلى مرحلة الكتابة ، و هي من أشق المراحل كونها تتطلب مجهودا كبيرا من قبل الباحث حتى يخرج بحثه في صورة مثالية .

و تتجسد عملية كتابة البحث العلمي في صياغة وتحرير نتائج الدراسة والبحث، وذلك وفقا لقواعد وأساليب وإجراءات منهجية وعلمية ومنطقية دقيقة، وإخراجه وإعلامه بصور وأساليب واضحة وجيدة للقارئ بهدف اقناعه بمضمون البحث العلمي المعد ، إذ ينقل بها الباحث للقارئ الصورة الكاملة عن موضوعه في جميع مراحل البحث منذ أن كان مشكلة يراد حلها وصولا إلى النتائج التي تم التوصل إليها ، كما تعني أيضا عرض جهود الباحث بعرض المعلومات و تحليلها و مناقشتها و إعلان النتائج المتوصل إليها وفق منهج علمي سليم ، مع ظهور الشخصية العلمية للباحث فيما يتوصل إليه من نتائج و آراء .

## المبحث الأول : أهداف و مقومات كتابة البحث العلمي .

إن عملية كتابة البحث العلمي تتضمن أهدافا معينة ومحددة، وتتكون من مجموعة من المقدمات والدعائم يجب على الباحث احترامها والالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة، كما تحكم عملية كتابة وصياغة البحث العلمي جملة من القواعد والمبادئ العلمية والمنهجية والمنطقية تقود وترشد الباحث إلى الطريقة العلمية والمنهجية الصحيحة والواضحة والدقيقة والتي توصله في نهاية الأمر تحقيق أهداف تحرير وصياغة نتائج بحثه العلمي.

### المطلب الأول : أهداف كتابة البحث العلمي

تستهدف عملية كتابة وصياغة البحث العلمي، عدة أهداف علمية ومنهجية، أهمها الأهداف التالية:

**الفرع الأول :أهداف إعلان وإعلام نتائج البحث العلمي**

إن الهدف الأساسي والجوهري من عملية صياغة وكتابة البحث العلمي هو إعلام القارئ بطريقة علمية ومنهجية ومنطقية دقيقة ومنظمة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث وانجازه، وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.

فكتابة وصياغة البحث العلمي، لا يستهدف التشويق وتحقيق الإشباع والمتعة الفنية والأدبية والجمالية والأخلاقية لدى القارئ كما تفعل القصص والروايات والمسرحيات والمقالات الأدبية، بل تستهدف كتابة وصياغة البحث العلمي تحقيق عملية الإعلام العلمي عن جهود ومراحل ونتائج عملية البحث العلمي التي قام بها الباحث العلمي وأنجزها.

**الفرع الثاني :هدف عرض وإعلان أراء وأفكار الباحث الشخصية:**

كما تستهدف عملية تحرير وصياغة البحث العلمي إعلام اجتهادات وآراء الباحث الشخصية مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية والعملية، وذلك بصورة منهجية مضبوطة ودقيقة وواضحة، وذلك لإبراز شخصية الباحث العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة والبحث العلمي.

**الفرع الثالث :هدف استنباط واكتشاف النظريات والقوانين العلمية**

وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع الفرضيات العلمية المختلفة ودراستها وتحليلها وتقييمها، بهدف استخراج نظريات قانونية أو قوانين علمية حول موضوع الدراسة والبحث العلمي وإعلانها .

**المطلب الثاني :مقومات كتابة البحث العلمي**

لكتابة وصياغة البحث العلمي، كتابة علمية ومنطقية ناجحة، وبطريقة علمية سليمة، وأسلوب علمي ممتاز، من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي السالفة الذكر، لابد من توفر مقومات كتابة وصياغة البحث العلمي الجيد، واحترامها والالتزام بها من طرف الباحث العلمي.

وبهدف توضيح مقومات كتابة وصياغة البحث العلمي بصورة جيدة ودقيقة وأكثر عمقا، يتطلب الأمر عرض وتفسير كل مقوم من هذه المقومات، وذلك على النحو التالي:

**الفرع الأول : تحديد وتطبيق منهج البحث العلمي المعتمدة في الدراسة والبحث.**

من المقومات الجوهرية والأساسية لكتابة البحث العلمي بصورة جيدة وعلمية تطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي، والالتزام بمبادئها ومراحلها وقوانينها وأدواتها، بدقة وصرامة، حتى يصل ببحثه العلمي إلى النتائج العلمية الصحيحة بطريقة منتظمة ودقيقة وواضحة.

فتطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي في عملية إعداد البحث العلمي، يعتبر مقوم جوهري وحيوي للكتابة العلمية الصحيحة والجيدة للبحث العلمي، حيث يسير الباحث وينتقل بطريقة علمية ومنهجية منتظمة ودقيقة في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الحقائق والأفكار العلمية،، حتى يصل إلى النتائج العلمية النهائية لبحثه بطريقة مؤكدة ومضمونة.

يؤدي تطبيق منهج أو مناهج البحث العلمي بدقة وصرامة من طرف الباحث العلمي إلى اكتساب عملية الصياغة والكتابة في البحث العلمي مزايا الدقة والوضوح والعلمية والمنطقية والموضوعية، وفترتيب وتوضيح الحقائق والأفكار العلمية المتعلقة بموضوع البحث العلمي، يوفر ضمانات السير المتناسق والمنتظم والدقيق والواضح في بحث وتحليل وتركيب وصياغة وتحرير البحث عبر أجزائه المختلفة.

**الفرع الثاني : خصوصية الأسلوب في كتابة البحث العلمي:**

الأسلوب في صياغة وتحرير البحوث العلمية، له مفهوم أوسع من المفهوم اللغوي للأسلوب في النظرية الأدبية، حيث يتضمن مدلول الأسلوب –هنا– العديد من العناصر والخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا ودالا وإعلاميا موضوعيا، مثل سلامة اللغة وفنيتها ودقتها وسلامتها ووضوحها، والإيجاز والتركيز الدال والمفيد، وعدم التكرار، والقدرة على تنظيم المعلومات والأفكار والحقائق العلمية، وعرضها وإعلامها بطريقة منطقية وفق أنماط وأسس ومقاييس محددة، والدقة والوضوح والتحديد والبعد عن الغموض والإبهام والعمومية في العرض، وتدعيم الأفكار والحقائق والفرضيات المعروضة بأكبر و

أقوى الأدلة والمناسبة، والتماسك والتسلسل والتناسق بين أجزاء وفروع وعناصر الموضوع، وكذا قوة وجودة الربط في عمليات الانتقال من كلمة إلى كلمة ومن جملة إلى جملة، ومن فقرة إلى فقرة، ومن موضوع إلى موضوع، ومن فكرة إلى أخرى، ومن دليل إلى آخر ومن جزء أو فرع إلى آخر من أجزاء وفروع موضوع البحث العلمي.

فأسلوب كتابة صياغة البحوث العلمية بطريقة موضوعية ومنطقية جيدة وسليمة يشتمل على العناصر التالية:

- سلامة اللغة و أسلوب التعبير ، فمن أهم المشكلات التي تعاني منها بعض البحوث القانونية خاصة مسألة سلامة اللغة و الأخطاء التي تخل بجوهر البحث كالأخطاء اللغوية و الإملائية و التعبيرية.
- البساطة و عدم التعقيد في الأسلوب .
- التقليل من النقل الحرفي و الإقتباس .
- إستخدام العبارات الموجزة التي تدل على المعنى و التركيز .
- التسلسل بين أجزاء و فروع و عناصر الموضوع.

-أن يراعي الباحث عدم إستخدام ضمائر المتكلم .

هذه بعض عناصر وخصائص الأسلوب العلمي الجيد والسليم اللازم لصياغة وكتابة البحث العلمي.

**الفرع الثالث : ظهور شخصي الباحث .**

تتجلى شخصية الباحث من خلال إبراز آرائه الشخصية و عدم الإعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين ، كما يتضح أيضا من خلال تعليقاته و تحليلاته الأصلية ، مما يضفي على البحث نوعا من التميز و الخصوصية و الأصالة .

**المبحث الثاني : أجزاء صياغة البحث العلمي .**

يشتمل البحث العلمي على عدد من الأجزاء تتكامل فيما بينها ، و يتعين على الباحث و القارئ أيضا أن يتعرف على هيكلة البحث القانوني من أجل معرفة ترتيب الكتابة القانونية ترتيبا منطقيا و هذه الأجزاء تتمثل في الواجهة و المقدمة و المتن (صلب الموضوع) و الخاتمة و الملاحق و قائمة المصادر و المراجع و الفهرس (محتويات البحث) .

**المطلب الأول : واجهة البحث العلمي :**

إذا كان البحث العلمي عبارة عن مذكرة فيجب أن تتضمن واجهة البحث العناصر التالية و سنوضح ذلك بمثال فيما يخص المركز الجامعي تيبازة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي عبد اله مرسلي –تيبازة–

معهد الحقوق

عنوان المذكرة

مذكرة من أجل الحصول على شهادة ماستر أو ماجستير في القانون (العام أو الخاص) تخصص دولة ومؤسسات أو قانون أعمال

من إعداد الطالب تحت إشراف

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ رئيسا

الأستاذ مشرفا و مقررا

الأستاذ عضوا

**المطلب الثاني :المقدمة .**

و هي أولى مشتملات البحث ، فهي المدخل العلمي الوصفي للبحث لأنها تقدم الفكرة الأساسية عن البحث و الغاية من معالجة الموضوع ، كما تتضمن المحاور الأساسية له بصورة موجزة و مفيدة و دالة في نفس الوقت ، إذ يقدم الباحث من خلالها ملخصا لأفكاره و إتجاه موضوع البحث من الناحية النظرية ، فالمقدمة دراسة مستقلة و هامة كونها توضح الروابط بين الأبواب و فصول البحث ، تحتوي على مجموعة من العناصر تزيد أو تنقص حسب أهمية كل عنصر وحسب نوعية البحث ، لكن هناك نقاط أساسية يجب أن تتضمنها كل مقدمة و المتمثلة في :

**1- التعريف بموضوع البحث** : و هو مدخل تمهيدي لموضوع البحث يكون في فقرة أو فقرتين أو في نصف صفحة يبرز فيه الباحث المقصود بعنوان البحث ، و يعطي فيه فكرة كاملة وواضحة عن معالم الموضوع ( تحديد مفهومه ،تمييزه عن المسائل المشابهة ، تحديد موقعه في القانون ).

**2- أهمية الموضوع** : يحدد فيه الباحث الأهمية العلمية النظرية و التطبيقية للموضوع ، و تظهر أهمية الموضوع من خلال بعض العبارات المستعملة مثل " و تنبع قيمته من ..".

3-**مشكلة البحث** : لابد لكل موضوع مشكلة يعالجها ، و أساس قيام البحث هو حل مشكلة محددة يذكرها الباحث في المقدمة ، و هي عبارة عن سؤال يتطلب حلا ، كما يقوم الباحث بتحليل الإشكالية إلى تساؤلات فرعية ليسهل عليه الإجابة عنها .

4-**الأبحاث السابقة في الموضوع** : يذكر من خلال هذا العنصر الأبحاث التي سبقت دراسة هذا الموضوع و كيفية تناوله له ، إذ يعتبر عنصر إختياري.

5-**الصعوبات التي واجهها الباحث** : وهو يعد عنصر إختياري يذكر من خلاله الباحث الصعوبات التي واجهته أثناء تحضيره للدراسة كصعوبة الحصول على المراجع.

**6-منهج البحث** :يبين المنهجية المتبعة أو طريقة البحث ، إذا كان إقتصر على منهج واحد أو جمع بين عدة مناهج.

**7-خطة البحث** : تعرض في نهاية المقدمة خطة البحث على شكل فقرات ، فلا تدون الأبواب و الفصول و المباحث و المطالب بطريقة الفهرس أو المحتويات ، و إنما يحاول الباحث أن يقنع القارئ بمبررات تقسيم الموضوع.

**المطلب الثالث : المتن أو الموضوع .**

و هو جوهر البحث العلمي و الجزء الأكبر و الأهم لأنه يتضمن كافة الأقسام و الأفكار و العناوين و الحقائق الأساسية و الفرعية التي يتكون منها مةضوع البحث العلمي ، كما يشمل كافة مقومات صياغة و تحرير البحث من مناهج و طرق البحث ، و أسلوب الكتابة و التحرير و الصياغة و قواعد الإقتباس و التهميش و الأمانة العلمية و شخصية الباحث .

و يبدأ عامة صلب الموضوع من الباب أو الفصل حسب التقسيم المعتمد إلى غاية الخاتمة.

و يجب أن يفصل متن الموضوع عن الهامش بخط أفقي ، و يكتب الهامش بخط أقل حجما من الخط الذي كتب به المتن ، و يتعين على الباحث أن يضع في نهاية كل فصل ملخصا كي يستطيع إعادة تجميع الأفكار في ذهن القارئ.

**المطلب الرابع : خاتمة البحث القانوني.**

و هي آخر ما يتضمنه البحث و يشكل ملخصا نهائيا له ، و فيه يقوم الباحث ببلورة النتائج و الأفكار التي توصل إليها على ضوء تحليلاته التي تضمنها الموضوع ، فهي عرض موجز و شامل لكافة المراحل و الأعمال التي قام بها الباحث ، فهي حوصلة مختصرة للنتائج و الحقائق المتوصل إليها ، لذلك يجب أن لا تحتوي الخاتمة على معلومات جديدة تضاف إلى البحث ، و لا يجب أن تكون تكرارا لموضوع البحث ، كما لا يجوز فيها الإقتباس أو الإشارة إلى مراجع تؤيد فكرة ما ، بل هي مجرد وصف

سريع لهذا البحث و النتائج و المقترحات و التوصيات التي توصل لها الباحث ، لا من المستحسن تقسيمها إلى فقرات تسهيلا لصياغتها :

الفقرة الأولى : إستعراض ماهية الدراسة دون الخوض في التفاصيل .

**الفقرة الثانية** : الإستنتاجات و الأفكار الجديدة التي توصل لها الباحث .

**الفقرة الثالثة** : الإشارة إلى المقترحات و التوصيات التي يرى الباحث أنه من المناسب العمل عليها .

**المطلب الخامس :قائمة المصادر و المراجع .**

لا تكتفي الإشارة إلى المراجع في هوامش البحث و إنما يستلزم إعداد قائمة لها تدون في نهاية البحث ، أي حصر و تنظيم جميع المراجع و المصادر التي أعتمد عليها في إعداد البحث العلمي.

فقائمة المراجع و المصادر تمكن القارئ من تقييم مدى جدية البحث فنوعية المراجع المستعملة من أهم العوامل التي يتم على أساسها تقييم البحث فهو بمثابة إمتداد للأمانة العلمية التي سار عليها الباحث في كل مراحل إعداد بحثه ، كما أنها إنعكاس للجهد العلمي الذي قام به الباحث من خلال جمع تلك الوثائق العلمية .

**الفرع الأول : ضوابط إعداد قائمة المراجع و المصادر .**

-عدم المبالغة في ذكر المراجع .

-الإشارة إلى المراجع و المصادر بشكل دقيق و ذلك من خلال إعادة نفس البيانات و العناصر المذكورة في الهامش مع حذف عبارة الصفحة.

-يجب أن تكتب قائمة المراجع في صفحة مستقلة مع وضع عنوان واضح لها .

-يتم إتباع ترقيم موحد لقائمة المراجع .

**الفرع الثاني: تدوين الوثائق في قائمة المراجع .**

في البداية على الباحث أن يفصل بين المصادر و المراجع ، فيبدأ أولا بعرض المصادر ثم المراجع و بفصل بالنسبة للمراجع بين المراجع العامة و المراجع المتخصصة ،

**المراجع العامة** : و هي كل ما يكتب عن موضوع البحث بصفة عامة ، حيث عادة ما يتم الإنطلاق منها للوصول إلى مراجع أكثر دقة و تخصص في الموضوع ، أي أنها لا تعالج الموضوع بشكل دقيق .

**المراجع المتخصصة** :و هي مؤلفات تتضمن معلومات واسعة تفيد الباحث بشكل كبير في إنجاز موضوع البحث بالمعلومات و الأفكار التي لها علاقة مباشرة بالموضوع .

هذا و يتم ترتيبها حسب أحد الطرق التالية .

**1-الترتيب على أساس سنة النشر** ( الترتيب التاريخي ) : أي الترتيب يكون من أقدم مصدر إلى أحدث مصدر ، غير أنه ما يعاب على هذه الطريقة أن هناك بعض المراجع لا تحتوي على سنة النشر ، أو بعض المراجع لا نفس سنة النشر و بالتالي على أي اساس يتم الترتيب .

**2-الترتيب على أساس القيمة العلمية** : بعض المراجع لها قيمة علمية أكثر من الأخرى ، إلا أن هذه الطريقة يصعب تطبيقها على أساس أن المرجع الأقل قيمة لذى باحث يكون ذو قيمة كبيرة بالنسبة لغيره من الباحثين .

**3- الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية** : و ذلك بالنسبة إلى الحرف الأول الذي يبدأ به لقب أو إسم المؤلف .

و أكثر الطرق شيوعا أن تقسم المراجع إلى مجموعات حسب شكل المرجع أي إلى كتب و مقالات و بحوث و رسائل ووثائق و نصوص ثم ترتب في كل قسم حسب الحروف الهجائية بالنظر إلى الأسماء أو ألقاب مؤلفيها .

**المطلب السادس :الملاحق و الفهرس .**

**أولا : الملاحق .**

و هي أحد أجزاء البحث العلمي و هو عبارة عن بيانات و معلومات أو وثائق يلجأ الباحث إلى تضمينها في نهاية البحث لإرتباطها بمضمون البحث ، و التي لا يستطيع أن يدرجها في البحث حفاظا على إنسجامه و عدم الإخلال بترتيب الأفكار و تسلسلها ، كما أن الهدف من الملاحق يظهر في تمكين القارئ من الرجوع إلى فكرة معينة أو توضيح جانب معين لمراجعته في الملاحق دون إستخدام متن البحث .

**-ضوابط وضع الملاحق :**

- توضح الملاحق بعد نهاية الخاتمة مباشرة أي قبل قائمة المصادر و المراجع .
- ترقم الملاحق و تكتب عناوين موضوعاتها ، لأنه غالبا ما يشار إليها في متن البحث .
- عدم الإكثار من الملاحق .
- إذا كانت بعض الوثائق متوفرة فلاداعي إلى إدراجها كملاحق .

**ثانيا : الفهرس .**

و هو بمثابة مرشد في نهاية البحث يتضمن أهم العناوين الأساسية و الفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث و أرقام الصفحات التي تحتويها و يتكمن أهميته في تمكين القارئ في الرجوع إلى ما يحتاجه دون تحمل عناء تصفح البحث كاملا .

و يكون شكل الفهرس كالتالي :

مقدمة .....ص

الباب الأول .....ص

الفصل الأول .....ص

المبحث الأول .....ص

المطلب الأول .....ص

الفرع الأول .....ص

أولا .....ص

1-.....ص

أ-.....ص

- خاتمة .....ص
- الملاحق .....ص
- قائمة المراجع .....ص
- الفهرس .....ص

## المبحث الثالث : قواعد الإقتباس و التهميش .

إن من أهم المسائل التي يجب الإلمام بها من طرف الباحث هي قواعد الإقتباس و التوثيق و كيفية الإشارة إلى المصادر و المراجع التي تم الإعتماد عليها في إعداد البحث ،ذلط أن مصداقية و جدية البحث تقاس بمقدار عدد و تنوع المصادر و المراجع التي إستند عليها .

و مادامت البحوث العلمية هي مجموعة من المعلومات المستقاة من مختلف المصادر و المراجع فإنه لابد من إستخدام قواعد التوثيق وفقا لمبادئ و أساليب المنهجية العلمية.

### المطلب الأول : تقنيات الإقتباس .

كثيرا ما يعتمد الباحث عند إعداد البحث العلمي على أفكار و أراء الأخرين بهدف إسناد و تأسيس و تعيم فرضياته و أرائه االعلمية ، أو بغرض نقدها أو تقييمها و يتم ذلك عن طريق الإقتباس الذي يعد أحد أهم دعائم البحث العلمي .

#### الفرع الأول : تعريف الإقتباس .

هو نقل نصوص من مؤلفين أو باحثين آخرين ، و يكون ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أي إضافة و نسخ النصوص التي تعود إلى مؤلف معين ، و تضمينها في النصوص التي يجري حاليا العمل على إنشائها ، بغاية الإشهاد بنص آخر يحمل الفكرة التي يناقشها الكاتب حاليا .

كما يعرف كذلك بأنه الإستعانة بالمصادر و المراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه .

و تظهر أهمية الإقتباس من خلال مايلي .

-التأصيل العلمي للأفكار و التعرف عليها و نقدها نقدا موضوعيا .

-التعرف على مختلف الأراء حول الموضوع محل الدراسة .

-تأييد و تأكيد وجهة الباحث في قضية ما .

-الوفاء بمتطلبات البحث العلمي.

**الفرع الثاني : قواعد الإقتباس .**

لكي تتحقق عملية الاقتباس ، وتحقق أهدافها في نطاق حدود أخلاقيات النزاهة والموضوعية، والأمانة العلمية، وتأكيد وجود الكفاءة والشخصية العلمية للباحث العلمي، توجد مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية، يجب على الباحث العلمي احترامها والتقيد بها عند القيام بعملية الاقتباس .

**1-الأمانة العلمية** : التي تعني ضرورة الإشارة إلى المرجع الذي تم الإقتباس منه ، فعلى الباحث أن لا ينتحل جهود الآخرين و أفكارهم .

2-**الدقة و عدم تشويه المعنى** : بمعنى أن يحاول الباحث عند الإقتباس أن يعطي المعنى الذي قصده الكاتب الأصلي و أن لا يحرف أو يشوه الفكرة أو المعنى المقتبس .

**3-الموضوعية في الإقتباس** : بمعنى أن لا يقتصر الإقتباس على الكتابات التي تؤيد رأي الباحث و يهمل كتابات الأخرين الذين يحملون وجهات نظر مغايرة مما قد يؤدي إلى تضليل القارئ.

**4-الإعتدال في الإقتباس** : فلا يصبح البحث أو الدراسة مجرد إقتباس و إستشهاد بأراء الآخرين فتضمحل بذلك شخصية الباحث ، لذلك بفضل أن يكون الحد الأقصى المتفق عليه هو أن لا يتجاوز الإقتباس ستة (6) أسطر خاصة الحرفي .

**5-عدم إختفاء شخصية الاباحث** : بل لابد من تأكيد وجود شخصية الباحث العلمية و التي تظهر من خلال التقديم و التعليق و النقد و التقييم .

**الفرع الثالث : أنواع وضوابط عملية الاقتباس.**

يتم الإقتباس بطريقتين و هما :

**أولا-الإقتباس الحرفي أو المباشر .**

هو إستعانة الباحث بفكرة الأخرين يثبتها في بحثه بشكل حرفي كما وردت من المصدر الأصلي دون أي تبديل أو تغيير في كلماتها .

و يلجأ إليه في حالة شعور الباحث بأهمية المادة المقتبسة و تعزيزها لفكرة أو رأي يطرحه .

أي يقوم الباحث بالنقل الحرفي للنص دون إجراء أي تعديل عليه بالزيادة أو الحذف .

**وتتمثل ضوابطه** : أن الباحث عند الإقتباس الحرفي يكتب النص مهما كان نوعه قانوني أو قضائي أو فقهي بين ظفرين " و بطريقة واضحة و بشكل مختلف عن كتابة الموضوع كأن يكتب في وسط الصفحة ، كما يلتزم الباحث بكل محتويات النص أي ضرورة نقل علامات الترقيم كما هي في الأصل حتى و لو ورد خطأ نقله الباحث كما هو مع إمكانية تصحيحه بين قوسين ، فإذا لم يقم الباحث بنقل بعض الكلام في وسط الإقتباس فعليه بوضع ثلاث نقط متتالية ، و في جميع الأحوال لابد من وضع النص المقتبس بين قوسين أو ظفرين و عند الإنتهاء من الإقتباس لابد من إيراده في الهامش و ذلك بترقيمه و يشار في الهامش إلى كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر المقتبس منه و فقا لقواعد الإسناد و التوثيق.

**ثانيا– الإقتباس غير المباشر** :و يسمى كذلك إستيعابا ، حيث يستعين الباحث بفكرة معينة لكاتب معين و يقوم بصياغتها بأسلوب جديد يطابق المعنى و المفهوم الذي يقصده ، أي يتناول الفكرة دون أخذ الكلمات نفسها التي وردت في النص الأصلي .

أي هو نقل الفكرة أو المعلومة من مصدرها الأصلي معنا و ليس نصا ، و ذلك من خلال صياغتها بأسلوبه الخاص دون الإخلال بالمعنى الأصلي .

و يكون ذلك بطريقتين :

–تلخيص المادة المقتبسة و بخاصة إذا كانت كبيرة و يرغب الباحث بتقليص حجمها .

–إعادة صياغة الجملة أو الفقرة الأصلية بلغة الباحث و بكلمات مختلفة عن النص الأصلي.

**و تتمثل ضوابطه في** أن الباحث مطلوب منه هنا صياغة الأراء و الأفكار التي إقتبسها بأسلوبه الخاص و أن يشير في الهامش إلى أصحاب هذه الأراء و الأفكار و الفرضيات و مصادرها وفقا لقواعد الإسناد و دون وضع العينات المقتبسة بين ظرفين أو قوسين .

**المطلب الثاني : تقنيات التهميش (قواعد الإسناد و التوثيق) .**

المقصود بقواعد الإسناد وتوثيق الوثائق، من وثائق بالمعنى الخاص الضيق، ومصادر، ومراجع في الهوامش، هو إسناد وإلحاق المعلومات المقتبسة اقتباسا مباشرا وحرفيا أو اقتباسا غير مباشر وغير حرفي إلى أصحابها الأصليين، وبيان الوثائق التي وجدت فيها هذه المعلومات، وذلك في الهوامش ووفقا للقواعد والأساليب المنهجية المقررة لذلك.

فما دامت البحوث والدراسات العلمية هي مجموعة معلومات مستقاة من مختلف الوثائق والمصادر والمراجع بالدرجة الأولى، وليست مثل المقالات العلمية والأدبية التي تعتبر عن الآراء الشخصية لكاتبيها، فإنه لابد من استخدام قواعد الإسناد وتوثيق الوثائق في الهوامش طبقا لقواعد وأساليب المنهجية الحديثة في توثيق الوثائق وتنظيم الهوامش عند كتابة البحث العلمي.

**الفرع الأول : مفهوم الهوامش .**

**أولا : تعريفه.**

هو ما يورده الباحث خارج النص الأصلي ، إما لذكر مصدر المعلومات الواردة في المتن ، أو للإحالة إلى جزء آخر من البحث نفسه ، أو لتكملة ما يأتي في المتن من شرح أو تعليق .

فيجب على الباحث عندما يعتمد ويقتبس معلومات أو أفكار وحقائق من وثائق ومصادر ومراجع مختلفة، أن يوضع في نهاية الاقتباس رقما في متن الصفحة، ثم يعطي في الهامش كافة المعلومات المتعلقة بهذه الوثائق، مثل اسم المؤلف، وعنوان الوثيقة، وبلد ومدينة الطبع والنشر، ثم رقم الطبعة، وتاريخها، ورقم الصفحة التي توجد فيها المعلومات المقتبسة... وهكذا.

و من ثم فالهوامش ثلاث أنواع ، هوامش المراجع ، هوامش شارحة أو معلقة ، و هوامش محيلة على البحث نفسه .

و تبدو **أهمية الهامش** في التعبير عن الموضوعية و الأمانة العلمية ، فالباحث عند إشارته للمصدر الذي أخد منه المعلومة فإنه يريد من ذلك التفريق بين أفكاره و الأفكار التي نقلها عن غيره ، كما أنه يساعد الباحثين الأخرين من الإلمام و التعرف على المصدر المشار له و إمكانية الإعتماد عليه في بحوث أخرى.

**ثانيا :تنظيم الهوامش من حيث الشكل .**

-يجب أن يكون كل هامش مرتبط بدقة بالجزء ذي العلاقة به في المتن .

- الأصل أن توضع في أسفل كل صفحة الهوامش المتعلقة بها ، و في هذه الحالة ترقم تباعا ، كما يجب أن يبدأ ترقيم جديد في كل صفحة ، فإذا كان الهامش طويلا يجوز إستكماله في بداية هامش الصفحة الموالية و يجب وضع علامة =للربط بين جزئي الهامش الواحد الوارد في صفحتين متتاليتين .

-و قد يكون تجميع كل الهوامش من الفصل الواحد في نهايته ، و في هذه الحالة ترقم هوامش الفصل الواحد ترقيما واحدا متسلسلا .

**ثالثا :وظائف الهوامش .**

– ذكر المرجع أو المصدر الذي تم الإقتباس منه ، و هو دليل الأمانة العلمية للباحث .

–توثيق النصوص المقتبسة إقتباسا مباشرا أو غير مباشر و نسبتها إلى أصحابها .

–وضع تعليق أو تصحيح أو إقتراح أثناء الإقتباس .

–الإشارة إلى مصادر أخرى غنية بالمعلومات ينصح القارئ بالرجوع إليها .

**رابعا :أنواع الهوامش .**

**1– هوامش المراجع** : و هي التي نذكر من خلالها مصدر المعلومة المقتبسة من خلال ذكر كل المعلومات المتعلقة بالمصدر أو المرجع المستعمل مثل إسم المؤلف و العنوان و دار النشر و بلد النشر و الطبعة وسنة النشر و الصفحة.

**2– هوامش الإحالة إلى نفس البحث** : و هي الهوامش التي يلجأ إليها الباحث عندما يدعو القارئ إلى طلب مزيد من الإيضاح أو التفصيل بالرجوع إلى جزء آخر من البحث نفسه مثلا: أنظر أعلاه ، أو أنظر الملحق المتعلق ب...

**3– هوامش التعليق أو الشرح** : يلجأ إليها عند الشرح أو التعليق أو الترجمة ، و قد يحتوي إضافة إلى ذلك على ذكر المرجع ، و في هذه الحالة نكون أمام هامش مختلط ، و الهدف من هذا النوع من الهوامش إضافة معلومات يراها الباحث ضرورية ، و لكن ليس من المناسب تضمينها في المتن كونها تتجاوز ما يمكن أن يندرج تحت العنوان الفرعي الوارد في المتن .

**الفرع الثاني : كيفية تهميش المراجع المستعملة في البحث العلمي.**

نظرا لاختلاف أنواع الوثائق التي تحتوي على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث، من مؤلفات وكتب عامة، ومقالات علمية منشورة في مجلات دورية، ووثائق رسمية، ورسائل وأبحاث الماجستير والدراسات العليا والدكتوراة، ونظرا لاختلاف حالات الاقتباس، مثل تعدد الاقتباس من وثيقة واحدة عدة مرات، والاقتباس من أكثر من وثيقة واحدة لذات المعلومات، فإن قواعد وكيفيات الإسناد وتوثيق الوثائق والمصادر والمراجع في الهوامش تختلف من حالة إلى حالة أخرى.

و في كل الحالات يجب ان يحتوي الهامش على البيانات التالية و ذلك حسب نوعية المرجع المستعمل في البحث .

**أولا :الإسناد و التوثيق بالنسبة للكتب .**

-**إسم المؤلف و لقبه دون ذكر الدرجة العلمية** ، (و في حالة تعدد المؤلفين يذكر أسماؤهم ما لم تتجاوز ثلاثة ، فإذا تعددوا يكفي ذكر المؤلف الأول ثم تتبع بعبارة و أخرون) ، **عنوان الكتاب** ، **رقم الجزء** ، **رقم الطبعة** ، **دار النشر** ، **بلد النشر** ، **تاريخ النشر** ، **الصفحة** .

و نفس الأمر يعمل به إذا كان المرجع باللغة الأجنبية .

**مثال : على غانم ، الإفلاس ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2005 ، ص 13 .**

**Philippe Simler , Les obligations , Tome 1 , 2ème édition , Dèfrènois , Paris , 2008 , P 120 .**

أما في حالة إستخدام نفس المرجع و لنفس المؤلف فإنه يكتفي بذكر المرجع على النحو التالي :إسم و لقب المؤلف ، كتبة عبارة المرجع السابق ، الصفحة و نفس الأمر إذا كان المرجع بالغة الأجنبية .

مثال : **علي غانم ، المرجع السابق ، ص 20 .**

**Philippe Simler , op.cit , p 130 . ( ouvrage prècitè )**

أما في حالة تكرار المرجع مرة أخرة و لم يتوسطه أي مصدر أخر ( مرتيتن متتاليتين) و كان ذلك في نفس الصفحة فيكتب : المرجع نفسه ، الصفحة ، و نفس الأمر للمرجع بالغة الأجنبية

مثال ، **علي غانم ، المرجع نفسه ، ص 20 .**

**Philippe Simler , Ibid ( même ouvrage) , p 20.**

أما إذا كان للمؤلف مرجع آخر تم الإعتماد عليه فهنا يكتب إسم المؤلف مع تحديد عنوان الكتاب المستعمل مع رقم الصفحة و عبارة المرجع السابق .

مثال : **علي غانم ، الشركات ، المرجع السابق ، ص 20 .**

**Philippe Simler , la publicité foncière , op.cit .p 30.**

**ثانيا :الإسناد و التوثيق في حالة الإقتباس من المقال .**

إسم و لقب صاحب المقال ، عنوان المقال ، إسم المجلة ، إسم الهيئة التي تصدرها ، بلد النشر ، رقم العدد ، سنة النشر ، رقم الصفحة .

مثلا : **محاجي سعاد ، تعهدات الشرف في ميزان القضاء الفرنسي ، مجلة الفقة و القانون، كلية الحقوق ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، العدد 20 ،يونيو 2014، ص 11 .**

في حال ذكر المقال مرتيتن متتاليتين نذكر يهمش كالتالي إسم و لقب المؤلف مع ذكر عبارة المرجع نفسه مع رقم الصفحة .

في حال ذكر المقال أكثر من مرة بصورة غير متتالية نذكر إسم و لقب صاحب المقال مع عبارة المرجع السابق و رقم الصفحة .

في حالة ما إذا كان للمؤلف أكثر من مقال تم الإعتماد عليه في نفس البحث نذكر إسم و لقب صاحب المقال و عنوانالمقال مع عبارة المرجع السابق و ذكر رقم الصفحة .

و نفس الأمر يتعلق بالنسبة للمقالات باللغة الأجنبية .

**Alain Fournier, hypothèque conventionnelle, Répertoire de droit immobilier, édition Dalloz, Paris , 2007,p130.**

**ثالثا : الإسناد و التوثيق بالنسبة للبحوث الأكاديمية (مذكرات ، أطروحات ) :**

إسم ولقب الباحث ، عنوان البحث ، تحديد طبيعة البحث (ماجستير ، دكتوراة) ، إسم الكلية ، سنة المناقشة ، الصفحة .

مثلا : **محمدي سليمان ، نفاذ العقد ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراة ، كلية الحقوق بن عكنون ، الجزائر ،2004، ص 120 .**

و في حالة التكرار نتبع نفس القواعد السابقة .

و نفس الأمر إذا ما تعلق الأمر بالنسبة للبحوث الأكاديمية الأجنبية .مثلا :

**Samira Habbassi Mebarkia ,La protection de la caution , thèse de doctorat pour obtenir le grade de docteur en droit privé ,université de Valenciennes , France , 2016, p 20 .**

**رابعا : الإسناد بالنسبة للقوانين :.**

نوع العمل التشريعي (قانون ، أمر مرسوم)، رقم التشريع ، موضوعه ، تاريخ صدوره ، عدد الجريدة ، سنتها ، سنة النشر ، الصفحة .

مثلا : **الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات ، الصادر بتاريخ 1995/01/25 ، الجريدة الرسمية العدد 13 ، السنة 32 ، الصادرة بتاريخ 1995/03/8 ، ص 18 .**

**خامسا : الإسناد بالنسبة للأحكام القضائية .**

إسم و درجة الجهة المصدرة للحكم أو القرار ، رقم الملف أو القضية ، تاريخ الصدور ، أطراف النزاع ، اسم المجلة ، العدد ، سنة النشر ، االصفحة .

مثلا : **المحكمة العليا ، الغرفة المدنية ، قرار رقم 64748 ، الصادر بتاريخ 1991/03/13 ، قضية (ع ق و من معه) ضد (ب ع ومن معه) ، المجلة القضائية، العدد 4 ، لسنة 1992، ص 30 .**

أما إذا كان غير منشور فنكتفي بذكر الجهة المصدرة للقرار ، رقم القرار ، و تاريخ الصدور ، أطراف النزاع ، و نكتب عبارة غير منشور .

**سادسا :الإسناد بالنسبة للمطبوعات .**

الإسم الكامل للأستاذ ، عنوان المحاضرة ، إسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي ، الكلية ، و السنة النشر ، الصفحة .

مثلا : **محمدي سليمان ، عقد الرهن ، محاضرة ألقيت على طلبة الماجستير ، جامعة الجزائر 1 ، سعيد حمدين ، الجزائر ، 2010 ، ص 120 .**

**سابعا : الوثائق الإلكترونية .**

إسم المؤلف ، الموضوع ، تاريخ النشر ، تاريخ الإطلاع على المعلومة ، العنوان الإلكتروني .

مثلا : عماد عثمان ، عمليات الأمم المتحدة ، جانفي 1998 ، تاريخ الإطلاع 2020/10/12 ، متاح على الموقع www.digital-ahram.dz.